



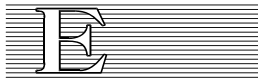
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع السابع للجنة الخبراء

الاجتماع الحادي والثلاثون للجنة الخبراء



Distr.: GENERAL

E/ECA/COE/31/2
AU/CAMEF/EXP/2(VII)
23 February 2012

ARABIC
Original: ENGLISH

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا
٢٢ - ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٢

استعراض الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في عام ٢٠١١

ألف - مقدمة

١ - تباطأ النمو في أفريقيا في عام ٢٠١١ بعد أن شهد انتعاشاً قوياً في عام ٢٠١٠ مما يعكس الانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي في شمال أفريقيا بسبب الاضطرابات السياسية والآثار غير المباشرة للأزمة الاقتصادية المستمرة في البلدان المتقدمة النمو. ومع ذلك فقد سجل العديد من البلدان الأفريقية نمواً كبيراً ساعد في تحقيقه ارتفاع أسعار السلع والطلب على الصادرات فضلاً عن زيادة الطلب المحلي. ويتوقع استمرار تصاعد النمو في أفريقيا على المدى المتوسط مع توقعات بانتعاش الناتج في القارة ككل في عام ٢٠١٢.

٢ - وفي غضون ذلك لا يزال الاقتصاد العالمي يجاهد للتعافي من الأزمة الاقتصادية والمالية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩. وقد أصاب النمو العالمي ضعف كبير في عام ٢٠١١. ففي الاقتصادات المتقدمة انخفض معدل النمو بانخفاض الثقة نتيجة لضعف النمو في الولايات المتحدة الأمريكية وتصادد أزمات الدين السيادي والقطاع المالي في منطقة اليورو. وعلى العكس من ذلك حققت الاقتصادات الصاعدة والنامية نمواً جيداً نسبياً. ولكنه ظل نمواً بطيئاً مقارنة بالنمو المتسارع الذي شهدته قبل حدوث الأزمات. وتعرضت معظم البلدان لصدمات سلبية مما أثر في نشاطها الاقتصادي وشملت هذه الصدمات استمرار حالات عدم التيقن والضعف الناشئة من تدهور البيئة الخارجية وزيادة الضغوط التضخمية واتساع شقة التفاوت في الدخل وتصادد التوترات الاجتماعية. ويشكل استمرار أزمة الدين السيادي في منطقة اليورو أكبر المخاطر على مستقبل الاقتصاد العالمي.

٣ - والاقتصادات الأفريقية ليست بمعزل عن التدهور الذي تشهده بيئة الاقتصاد العالمي، وربما تتأثر به على عدة أصعدة ولاسيما في مجالي التجارة والتدفقات الرأسمالية. ومع ذلك يرجح أن تتجاوز أفريقيا المخاطر المرتبطة بأزمة الدين في منطقة اليورو والعموض الناتج عنها فقد استطاعت القارة على مدى عقد أو يزيد تعزيز الموارد المحلية للنمو وتوطيد التجارة فيما بين أقاليمها المختلفة والتجارة مع الاقتصادات المتسارعة النمو في آسيا وأمريكا اللاتينية بدلاً عن أوروبا. ومن شأن ذلك أن يساعد أفريقيا في تخفيف الأثر المترتب على النمو من جراء الانخفاض المحتمل في التجارة مع منطقة اليورو والتدفقات الرأسمالية منها.

٤ - فإن التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية الاجتماعية والبشرية لا يزال بطيئاً بالرغم من أن أفريقيا حققت نمواً اقتصادياً لافتاً للنظر على مدى عقد من الزمان. ولم تتحسن المؤشرات الاجتماعية والبشرية إلا قليلاً، كما أن معدلات البطالة ظلت مرتفعة ولاسيما في أوساط الشباب في الوقت الذي اتسع فيه نطاق التفاوتات في الدخل. كما لم تنخفض حدة الفقر على نحو تناسبي. وهذا التباين بين معدلات النمو وتحقيق الرفاه الاجتماعي يتطلب اتخاذ إجراءات سياسية على عدة جبهات ولاسيما التركيز على التعجيل بتحقيق التحول الاقتصادي في القطاعات الرئيسية التي تحتوي على أكبر الإمكانات لتوليد الوظائف كالزراعة والخدمات والتصنيع. وقد تحقق مع ذلك تقدم ملحوظ في مجالات شملت نواتج التعليم وتمكين المرأة كما تحسنت النواتج في مجال الصحة.

باء - التطورات في الاقتصاد العالمي وآثارها على أفريقيا

٥ - شهد النمو الاقتصادي العالمي تباطؤاً في عام ٢٠١١ بسبب ازدياد المخاطر وحالات عدم التيقن وتصادد أزمة الدين السيادي في منطقة اليورو. ولم يساعد تحويل الأصول المسمومة من الميزانيات الخاصة إلى الميزانيات الحكومية في الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية. في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، في إنعاش النظام المالي العالمي كما كان متوقعاً. وإنما أدى بدلاً من ذلك إلى إضعاف الأوضاع المالية لهذه البلدان وأحدث اضطراباً مالياً عالمياً جديداً

بسبب تدني الثقة لدى المستهلك ورجال الأعمال. وإلى جانب ذلك تم إدخال إصلاحات هيكلية في بلدان منطقة اليورو لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وتحقيق النمو، فضلاً عن إتباع سياسة تقشف مالية. ولا تزال أزمة الدين السيادي في منطقة اليورو تمثل أكبر المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٢. كما يمثل ازدياد التفاوت في الدخل واستمرار الاختلال في الاقتصاد الكلي العالمي مخاطر رئيسية للاقتصاد العالمي على المدى المتوسط مما يوجب معالجتها عن طريق التنسيق في مجال السياسة ولاسيما فيما بين الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية.

٦ - حقق الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١١ بعد أن كان المعدل قد وصل إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٠ وذلك بسبب التدهور الكبير لمعدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة التي انخفضت من ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١,٣ في المائة في عام ٢٠١١. وأدى استمرار الارتفاع في معدلات البطالة وغموض الأوضاع الاقتصادية إلى انخفاض الثقة لدى المستهلك ورجال الأعمال وأعاق انتعاش الطلب المحلي في هذه البلدان. وبالرغم من أن أداء الاقتصادات الصاعدة والنامية كان جيداً نسبياً فقد أظهرت أنشطتها الاقتصادية بوادر تباطؤ. فعلى سبيل المثال حققت الاقتصادات النامية نمواً بمعدل ٦ في المائة في عام ٢٠١١. بعد أن بلغ المعدل نسبة ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٠.

٧ - فاقم تباطؤ الاقتصاد العالمي من حدة أزمة العمالة في مختلف أنحاء العالم بالرغم من أن الحكومات كثفت من جهودها لتوليد الوظائف بإتباع طائفة متنوعة من التدابير. ففي بلدان العالم المتقدم النمو ولاسيما في منطقة اليورو بقي معدل البطالة في مستوى يزيد على ٩ في المائة طوال معظم عام ٢٠١١ (منظمة العمل الدولية، ٢٠١١ ب). وكان الشباب هم الأكثر تأثراً حيث بلغ معدل البطالة في أوساطهم ١٢,٦ في المائة (منظمة العمل الدولية ٢٠١١ ج).

٨ - وظلت أسعار السلع في السوق العالمي مرتفعة في عام ٢٠١١، ويعزى ذلك أساساً لاستمرار قوة الطلب من جانب الاقتصادات الصاعدة بالرغم من أنها بدأت تتراجع في النصف الثاني من العام. وارتفعت أسعار النفط بصفة خاصة بسبب اندلاع الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مما أثر بدرجة حادة في وقف إمدادات المنطقة من النفط. ويتوقع لأسعار السلع أن تشهد اعتدالاً في عام ٢٠١٢ بسبب انخفاض الإمدادات وضعف الأنشطة الاقتصادية العالمية أخفقت إلى انخفاض الطلب. وبالرغم من ذلك فإن الانخفاض العالمي لأسعار الفائدة والشواغل المتعلقة بالنمو قد تدفع بالمستثمرين العالميين إلى الدخول في أسواق السلع سعياً إلى تفادي المخاطر والمجازفة بتحقيق عائدات عالية بزيادة التقلبات في أسعار السلع.

٩ - ارتفع معدل التضخم العالمي في عام ٢٠١١ بطريقة مماثلة في كل من الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية، إلا أنه يتوقع أن ينخفض في عام ٢٠١١. وتعكس الزيادة في معدل التضخم الأثر الناجم عن ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والوقود فضلاً عن انخفاض أسعار الفائدة عالمياً نتيجة للتخفيض النقدي في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية والمتوقع أن يستمر في عام ٢٠١٢، وعلى المدى القريب، بوصفه أداة سياسية تستخدمها الحكومات لحفز الطلب الخاص.

١٠ - تواصل انتعاش التجارة العالمية في عام ٢٠١١ وإن كان بوتيرة أبطأ مما شهدته في عام ٢٠١٠. وزاد حجم التجارة الإقليمية والتجارة الداخلية فيما بين البلدان النامية نتيجة لزيادة الطلب في الاقتصادات الصاعدة في السنوات الأخيرة. ألقى ضعف التوقعات للنمو الاقتصادي العالمي بظلاله على آفاق التجارة العالمية في عام ٢٠١٢ مما أثر في ضعف الطلب على الواردات في الاقتصادات المتقدمة النمو. ونظراً لارتفاع معدلات البطالة في مختلف أرجاء

العالم، يرجح اللجوء إلى السياسات الحمائية الأمر الذي قد يشكل أكبر تحدٍ للتجارة العالمية في عام ٢٠١٢. وقد ساهمت الأنماط التجارية فيما بين البلدان والمناطق الرئيسية في العالم بدرجة كبيرة في استقرار أرصدة الحسابات الجارية في عام ٢٠١١. ولا تزال الولايات المتحدة تشهد عجزاً كبيراً مقابل الفائض لدى الصين في الوقت الذي أوشك فيه الحساب الجاري في منطقة اليورو من تحقيق التوازن مع تقلص فائض الحساب الجاري لليابان.

١١ - تأثرت التدفقات الرأسمالية العالمية بزيادة المساعي المبذولة لتفادي المخاطر في عام ٢٠١١. وواصلت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي انتعاشها في عام ٢٠١١ وإن كان ذلك بخطى أبطأ مما شهدته في عام ٢٠١٠. مما يعكس ضعف التوقعات الخاصة بالنمو العالمي وزيادة الجهود لتفادي المخاطر من جانب المستثمرين. ونظراً لتنامي الغموض والضعف في الاقتصاد العالمي فمن المرجح أن يتحول ذلك دون حدوث انتعاش قوي في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي في عام ٢٠١٢ وفي المدى القريب. كما يتوقع أن تقدم الاقتصادات النامية والصاعدة بتعزيز مواقعها كوجهات ملائمة لذلك. ومن المحتمل أن تجذب قطاعات التكنولوجيا المتقدمة في الاقتصادات الصاعدة المزيد من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. كما شهدت التدفقات المتأتية من التحويلات العالمية انتعاشاً قوياً في عام ٢٠١١ يقارب المستويات السابقة لحدوث الأزمة في حين شهدت المساعدة الإنمائية الرسمية زيادةً بمعدل أقل بكثير في عام ٢٠١١ وذلك بسبب ضعف آفاق النمو وضبط الأوضاع المالية في كثير من البلدان المانحة. ويتوقع لهذا المنحى أن يستمر على المدى المتوسط.

١٢ - وبشكل عام يرجح أن يؤثر تدهور البيئة الاقتصادية العالمية سلباً على آفاق النمو في أفريقيا في عام ٢٠١٢. وسوف تعاني الميزانيات الحكومية بشدة من انخفاض الطلب على صادرات السلع من جانب الاقتصادات المتقدمة النمو وهبوط التدفقات الرأسمالية إلى داخل القارة، مما يفضي بدوره إلى خفض مجالات الاستثمار الذي تقوده الحكومة التي لا غنى عنها لإطلاق القدرات الإنتاجية. ومن المرجح أن تزداد التقلبات في أسعار السلع الأساسية ولاسيما في أسعار الغذاء، مما يطرح تحديات جديدة للبلدان الأفريقية مثل بروز مشكلة الأمن الغذائي مرة أخرى. وفي حين يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة العالمية إلى زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا، فربما يؤدي ذلك أيضاً إلى ارتفاع معدلات التضخم في البلدان الأفريقية.

١٣ - وربما يؤدي استمرار عمليات ضبط الأوضاع المالية في الاقتصادات المتقدمة النمو إلى انخفاض كبير في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا. وفضلاً عن ذلك فإن البلدان الأفريقية التي تعاني من أوضاع مالية ضعيفة ربما تواجه زيادة في التكاليف المالية في الأسواق المالية العالمية جراء قيام المستثمرين بإعادة تقييم درجات الائتمان المالي للاقتصادات العالمية. وبالإضافة إلى هذه التداعيات المترتبة على التجارة وتدفقات رأس المال، ونظراً للآثار السالبة المحتملة لأزمة الدين في منطقة اليورو، ربما يؤثر التشديد العالمي على شروط توفير الائتمان ومحدودية السيولة على القطاع المصرفي في أفريقيا من فقدان الزخم وانتقال العدوى. ومن المتوقع تنامي التقلبات في أسعار عملات بعض الاقتصادات المدمجة في المنظومة العالمية مثل اقتصاد جنوب أفريقيا واقتصادات شمال أفريقيا.

جيم - الأداء الاقتصادي في أفريقيا ٢٠١١

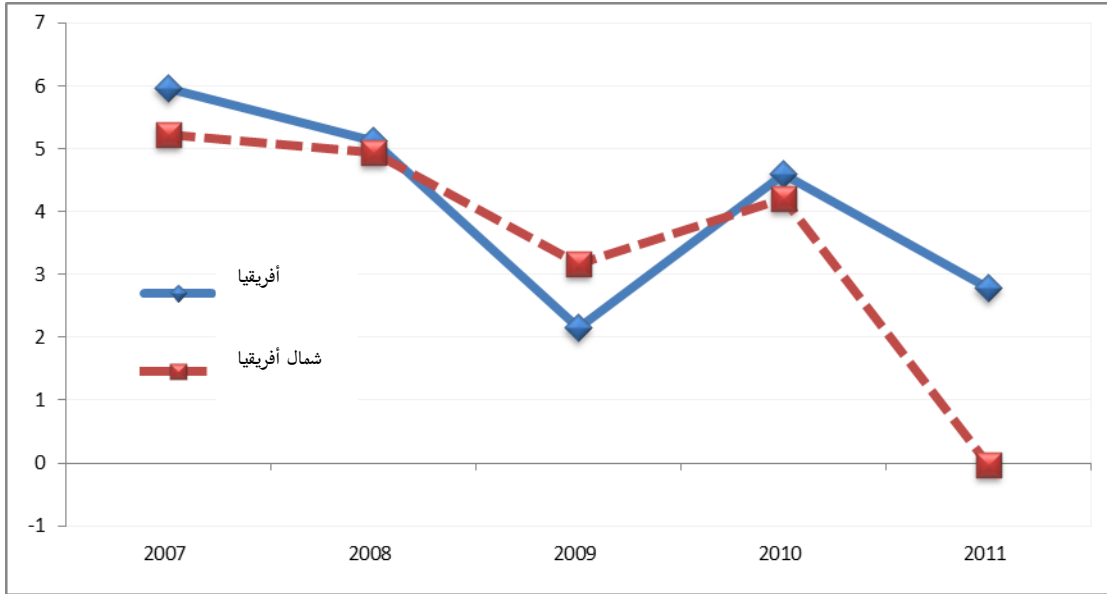
ضعف الأداء الاقتصادي في خضم التوترات الاجتماعية والاقتصادية

١٤ - شهد النمو الاقتصادي في أفريقيا هبوطاً حاداً في عام ٢٠١١ بسبب الاضطرابات السياسية في شمال أفريقيا في المقام الأول واستمرار التدهور في الاقتصادات. وهبط معدل النمو في أفريقيا إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١١ مقارنة بـ ٥

في المائة في عام ٢٠١٠. (الشكل ١) ويقل هذا المعدل بدرجة كبيرة عما كان عليه قبل حدوث الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية في الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩.

١٥ - أدت حدة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية واستمرارها في شمال أفريقيا إلى لجوء المستثمرين إلى تفادي المخاطر مما أدى إلى هبوط حجم الاستثمار الخاص والتدفقات الرأسمالية إلى الداخل. وتعرضت للتوقف التام أيضاً عمليات إنتاج وتصدير النفط وهو الدعامه الأساسية لشمال أفريقيا (ولاسيما في الجماهيرية العربية الليبية) والسياحة (صندوق النقد الدولي ٢٠١١ أ). ونتيجة لذلك سجلت شمال أفريقيا نمواً صغرياً في عام ٢٠١١ بعد أن بلغ معدل النمو ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١١، حيث انكمش حجم النمو في الجماهيرية العربية الليبية بمعدل ٢٢ في المائة وفي تونس بنسبة ٠,٦ في المائة.

الشكل ١ - النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا، ٢٠٠٧ - ٢٠١٢ (بالنسبة المئوية): تسببت شمال أفريقيا في تراجع النمو الاقتصادي في أفريقيا



المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (٢٠١١ أ).

تشهد العديد من الاقتصادات الأفريقية زخماً قوياً فيما يتصل بمعدلات النمو

١٦ - كان النشاط الاقتصادي مزدهراً خارج شمال أفريقيا حيث تحقق نمو كبير بلغ معدله ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١١ (الشكل رقم ٢)، مما عزز معدل الانتعاش الذي بلغ ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٠. وزاد دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة ٢,٢ في المائة خارج شمال أفريقيا وهو ما يماثل المعدل البالغ ٢,٥ في المائة الذي تحقق في عام ٢٠١٠ (الجدول ١).

١٧ - يعود تحقيق النمو خارج شمال أفريقيا أساساً إلى زيادة العائدات من صادرات السلع والناجمة عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية وزيادة الطلب على السلع ولاسيما من الأسواق الصاعدة في آسيا (صندوق النقد الدولي،

٢٠١١ ب). وأتاح تحسن معدلات التبادل التجاري وارتفاع العائدات من صادرات السلع لكثير من البلدان الأفريقية المصدرة للسلع تكوين أرصدة قوية من احتياطات النقد الأجنبي. كما واصل العديد من البلدان أيضاً تنويع إنتاج صادراتها من خلال بناء القدرات المحلية في مجال تجهيز السلع والقيمة المضافة مما ساعدها على إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها عالية القيمة في الأسواق الصاعدة سريعة النمو في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية (صندوق النقد الدولي ٢٠١١ ب).

الشكل ٢ - النمو الاقتصادي في أفريقيا، ٢٠٠٧ - ٢٠١١ (التغير في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي كنسبة مئوية)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (٢٠١١ أ).

١٨ - مثلما حدث في السنوات السابقة، كان الطلب المحلي الدعم وراء النمو الذي تحقق فيه الكثير من البلدان الأفريقية، وأصبح يتسم بأهمية تماثل أهمية سوق الصادرات في بعض البلدان. ويرجع النمو في الطلب المحلي إلى زيادة الإنفاق العام في المشاريع الرئيسية في مجال الهياكل الأساسية مما ساعد أيضاً في زيادة القدرة الإنتاجية لأفريقيا ولاسيما في مجال الزراعة. واستفاد النمو أيضاً من زيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الداخل استجابة لتحسن إدارة الاقتصاد ومناخ ممارسة الأعمال التجارية. ونتيجة لارتفاع الدخل وتسارع عملية التحضر فإن سوق الاستهلاك المحلي في حالة توسع وبصدد أن يصبح مصدراً مهماً للنمو.

التأثير السلبي لارتفاع أسعار السلع والجفاف على بعض البلدان

١٩ - استفادت البلدان الأفريقية المصدرة للسلع من الاتجاه الحالي لارتفاع أسعار السلع ولكن الارتفاع في أسعار الغذاء والوقود بصفة خاصة قد أثراً سلباً أيضاً على البلدان الأفريقية غير المصدرة للسلع. وتأثرت موازين المدفوعات فيها بدرجة كبيرة. وكان وقع الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والوقود كبيراً على الأسر المنخفضة الدخل (ولا سيما فقراء الحضر) مما ضاعف من التوترات الاجتماعية وتسبب في نشوب أعمال شغب مرتبطة بالغذاء في بعض البلدان.

٢٠ - أثر الجفاف في بعض أجزاء القارة وشمل تأثيره كلاً من تشاد والنيجر وبلدان القرن الأفريقي (خاصة الصومال)، حيث أدى إلى انخفاض الناتج الزراعي وحدوث مجاعة لدى الأسر المعيشية الفقيرة في الريف.

التفاوت بين البلدان في أداء النمو

٢١ - مثلما حدث في السنوات السابقة تميز النمو في عام ٢٠١١ بتفاوت كبير بين البلدان والمجموعات (الجدول ١). فلأول مرة منذ خمس سنوات يقل معدل النمو في البلدان المصدرة للنفط في القارة عن معدل النمو في البلدان المستوردة للنفط. وهبط معدل النمو في مجموعة البلدان المصدرة للنفط من ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١,٥ في المائة في عام ٢٠١١ بالرغم من المكاسب الكبيرة المحققة في تصدير النفط بسبب ارتفاع أسعاره العالمية. ونجم التباطؤ في النمو من عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده البلدان الغنية بالنفط في شمال أفريقيا ولاسيما ليبيا.

جدول ١ - معدلات النمو الاقتصادي في مجموعة البلدان الغنية بالنفط في أفريقيا (٢٠٠٧ - ٢٠١١) بالنسبة المئوية

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (بالنسبة المئوية)	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (بالنسبة المئوية)	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (بالنسبة المئوية)	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
أفريقيا	٢,٢	٤,٦	٢,٧	٠,٧	٢,٤	٠,٠	٠,٧				
أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا	١,٦	٤,٨	٤,٥	-٠,٧	٢,٥		٢,٢				
شمال أفريقيا	٣,٢	٤,٢	٠,٠	١,٤	٢,٤		١,٥-				
غرب أفريقيا	٤,٦	٦,٩	٥,٦	٢,٠	٤,٣		٣,١				
وسط أفريقيا	١,٨	٤,٧	٤,٢	-٠,٨	٢,٦		١,٨				
شرق أفريقيا	٣,٨	٥,٨	٥,٨	١,٢	٣,١		٣,٢				
الجنوب الأفريقي	-٠,٨	٣,٢	٣,٥	-٢,٥	١,٦		١,٧				
البلدان المصدرة للنفط	٣,٣	٥,١	١,٥	١,٢	٣,٠		٠,٥-				
البلدان المستوردة للنفط	٠,٩	٤,٠	٤,٢	-١,٢	١,٨		٢,١				
البلدان الغنية بالمعادن	-٠,٥	٣,٨	٤,١	-٢,٧	١,٦		١,٨				
البلدان غير الغنية بالمعادن وغير	٤,١	٤,٥	٤,٥	١,٧	٢,١		٢,٣				
الغنية بالنفط											

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (٢٠١١ أ، ب)¹.

١ يقاس معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب حجم السكان في كل بلد.

٢٢ - انتعش النمو الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط بسبب قوة الطلب المحلي وزيادة الإنفاق على الهياكل الأساسية العامة وزيادة الإنتاج الزراعي وارتفع معدل النمو إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١١ من معدل ٤ في المائة المسجل في عام ٢٠١٠ مما يعزز التعافي من التدهور الذي تسببت فيه الأزمة المالية العالمية.

٢٣ - تفاوت معدل النمو أيضاً حسب المناطق دون الإقليمية في عام ٢٠١١. ففي شرق أفريقيا واصلت معظم البلدان تحقيق نمو متصاعد بالمقارنة مع المناطق دون الإقليمية الأخرى وذلك بالرغم من تعرضها للجفاف والمجاعة. وسجلت هذه المنطقة معدل نمو بلغ ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١١. وهو ما يقارب النسبة البالغة ٦ في المائة المحققة في عام ٢٠١٠. ويعود الفضل في هذا النمو المرتفع بصفة أساسية إلى إريتريا (١٧,٢ في المائة) وإثيوبيا (٧,٤ في المائة) ورواندا (٧,٢ في المائة) وتنزانيا (٦,٤ في المائة) وأوغندا (٥,٦ في المائة) وجيبوتي (٤,٦ في المائة). وفي معظم هذه البلدان استفاد النشاط الاقتصادي المتسارع من استمرار الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية (إثيوبيا وتنزانيا) وارتفاع إنتاج التعدين (تنزانيا) وتعزيز فرص الاستثمار المباشر الأجنبي في الطاقة (أوغندا) وزيادة الناتج الزراعي (إثيوبيا).

٢٤ - وعلى العكس من ذلك كان النشاط الاقتصادي متواضعاً في غرب أفريقيا في عام ٢٠١١ بسبب الركود الذي شهدته كوت ديفوار. وهبط معدل النمو في المنطقة دون الإقليمية إلى ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١١ بعد أن بلغ ٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٠ بسبب انكماش ذلك البلد بنسبة ٠,٤ في المائة نتيجة للعنف الذي أعقب الانتخابات والتدهور الذي شهدته الصادرات والقطاع المالي. وساهم انخفاض إنتاج النفط في نيجيريا أيضاً في ذلك التدهور. إلا أن هذه العوامل قد خفف منها إلى حد كبير تسارع النمو في غانا (١٢,٢ في المائة) نتيجة لاستئناف الاستغلال التجاري للنفط. كما شهدت قطاعات الزراعة والتعدين والخدمات نمواً كبيراً أيضاً في عام ٢٠١١.

٢٥ - ظل النشاط الاقتصادي في وسط/أفريقيا منتعشاً إلى حد ما. وبقي الناتج دون تغيير يذكر (٤,٧ في المائة في عام ٢٠١١ في مقابل ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٠). وتحقق النمو نتيجة لارتفاع الاستثمار العام في الهياكل الأساسية وقوة الأداء في قطاعات الخدمات وزيادة الصادرات من الأخشاب. وغطى هذا الأداء العام أداءً ضعيفاً في تشاد التي شهدت انخفاضاً في إنتاج النفط بسبب المنازعات العمالية في قطاع النفط وتدنياً في التحويلات من جانب المهاجرين التشاديين في ليبيا بسبب فقدانهم لوظائفهم عند اندلاع الصراع.

٢٦ - زاد حجم الناتج في الجنوب/أفريقي بمعدل ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١١ بعد أن كان حجمه ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ مع وجود تفاوتات كبيرة بين بلدان المنطقة. وشهدت جنوب أفريقيا (التي تتعرض أكثر من البلدان الأخرى في المنطقة لتأثير الصدمات الخارجية بسبب زيادة اندماجها الأكبر في الأسواق العالمية انتعاشاً بطيئاً، حيث بلغ معدل نموها ٣,١ في المائة في عام ٢٠١١ مقابل ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٠. وتحقق هذا النمو بفضل انتعاش الإنفاق لدى المستهلك الناجم بدوره نتيجة لانخفاض تكاليف الائتمان وتدني معدلات التضخم. بيد أن التوقعات المتعلقة بتسارع الانتعاش في الاستثمار الخاص والإنفاق لدى المستهلك تتعرض للتقويض بسبب بطء النمو العالمي في حين أدى القلق من استشرى البطالة إلى تقليص الحيز المالي نظراً لأن الحكومة تسعى إلى رفع مستوى كثافة العمالة في النمو الاقتصادي من خلال طرح برنامج تحفيزي.

٢٧ - حقق العديد من البلدان الأخرى في شبه المنطقة نمواً كبيراً واستطاعت كل من بوتسوانا، وموزامبيق، وزامبيا تحقيق معدلات نمو تزيد على ٦ في المائة مما يعكس زيادة نواتج التعدين والطلب العالمي على المعادن فضلاً عن موسم الحصاد الجيد في زامبيا. وتجاوز معدل النمو في أنغولا وزمبابوي نسبة ٤ في المائة نتيجة لزيادة الناتج والاستثمار في قطاع النفط (أنغولا) وتحسن المناخ السياسي والاقتصادي (زمبابوي). وتمثل سوازيلند استثناءً لهذا الاتجاه فقد شهد

ناتجها توسعاً يتجاوز ٢,٥ في المائة فقط في عام ٢٠١١ مقارنة بمعدل ٢ في المائة في عام ٢٠١٠ ويعود ذلك إلى الانخفاض الحاد في الإنفاق الخاص والعام بسبب الأزمة المالية العميقة.

٢٨ - حققت شمال أفريقيا أداءً ضعيفاً بالمقارنة إلى شبه المناطق الأخرى نظراً لتعرض النشاط الاقتصادي فيها للاضطراب السياسي والاجتماعي الذي اندلع في عدد من البلدان. وكان الناتج مستقرًا في عام ٢٠١١ بعد أن شهد توسعاً بمعدل ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٠. وشهدت ليبيا أشد أنواع الانكماش حيث انخفض معدل النشاط الاقتصادي فيها بنسبة ٢٢ في المائة نتيجة لانقطاع إنتاج النفط والصادرات من الهيدروكربونات. وهبط معدل النمو في مصر بدرجة حادة ليصل إلى ١,٣ في المائة في عام ٢٠١١ بعد أن بلغ معدل ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٠. وانكمش ناتج تونس بمعدل ٠,٣ في المائة. ويقدر الانكماش في البلدين الأخيرين إلى تضرر قطاع السياحة الذي يمثل مصدراً رئيسياً للنقد الأجنبي والعمالة فيهما.

استمرار القلق من ارتفاع معدلات البطالة

٢٩ - لا تزال معدلات البطالة مرتفعة، وبخاصة بين الشباب، رغم معدلات النمو القوية التي سجلت في معظم البلدان الأفريقية. ويبدو أن بلدان شمال أفريقيا هي أكثر البلدان تضرراً، حيث قدر معدل البطالة فيها بنحو ٩,٨ في المائة في عام ٢٠١١، مقابل ٧,٩ في المائة في بقية بلدان أفريقيا (منظمة العمل الدولية، ٢٠١١(أ)). وهذه الأرقام لا تعكس بالقدر الكافي مدى جسامته أزمة العمالة، غير أن المرأة تواجه معدل بطالة يفوق معدل بطالة الرجل بنسبة الضعف (١٥ في المائة مقابل ٧,٨ في المائة). ثم إن هناك بين الأفراد العاملين عدد كبير يشتغل بأنشطة القطاع غير الرسمي المنخفض الإنتاجية. وينسف ضعف إنتاجية هذه المشاريع الصغيرة قدرتها على توفير فرص العمل اللائق، والحد من معدلات العمالة الناقصة.

٣٠ - ويعزى ارتفاع مستوى البطالة في جزء منه، إلى أن النمو الذي سجل في الآونة الأخيرة استمد قوته الدافعة من صناعات استخراجية تقوم على كثافة رأس المال (التعدين والتنقيب عن النفط). ولهذه الصناعات أيضاً روابط محدودة مع بقية قطاعات الاقتصاد في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده. لذا، يجب أن تنوع البلدان الأفريقية مصادر النمو بما يتجه بها نحو تنمية القطاعات المواتية للفقراء، إذا ما أرادت أن تشق لها طريقاً نحو تخفيض معدلاتها المرتفعة في مجالي البطالة والفقرة.

٣١ - غير أنه يتضح من الأدلة المستمدة من الدراسات الاستقصائية التي أجريت عن الأسر المعيشية، أن متوسط المستويات المعيشية للأسر الفقيرة نسبياً ارتفع بقوة منذ بداية عام ٢٠٠٠ في بعض الاقتصادات السريعة النمو (صندوق النقد الدولي، ٢٠١١ (ب)). فقد كان أداء أفقر ٢٥ في المائة من الأسر المعيشية أفضل في البلدان التي سجلت نواتجها أسرع معدلات نمو. ويعزى هذا التحسن الذي سجل في قطاع الرعاية الاجتماعية إلى حد بعيد إلى الفروق القائمة بين البلدان في وتيرة ومدى نمو عمالتها الزراعية، وهو النمو الذي ساعد بدوره في رفع معدل الاستهلاك بين الأسر المعيشية في أوساط الفقراء. وتتضح من هنا أهمية الاستثمار في الإنتاجية الزراعية.

ازدياد الضغوط التضخمية في عام ٢٠١١

٣٢ - ارتفع معدل التضخم في معظم بلدان القارة في عام ٢٠١١، وأصبح يشكل تحدياً جديداً من التحديات التي تواجه الاقتصاد الكلي. ففي القارة بأسرها، ارتفع إلى ٨,٤ في المائة في عام ٢٠١١، مقابل ٧,٧ في المائة في عام

٢٠١٠، معدل أسعار الاستهلاك التي ألهبها في البداية تضخم أسعار المواد الغذائية والوقود. وفي منطقة القرن الأفريقي، ساهم الجفاف الشديد في ازدياد حدة تضخم الأسعار، وبخاصة أسعار الأغذية. ففي إثيوبيا، على سبيل المثال، وصل معدل التضخم إلى ٤٠ في المائة تقريبا، ووصل في غينيا وأوغندا إلى نحو ٢٠ في المائة. وارتفعت كذلك معدلات تضخم أسعار المواد غير الغذائية في بعض البلدان: لم يتجاوز معدل تضخم أسعار المواد غير الغذائية نسبة ١٠ في المائة في ١٠ بلدان، منها إثيوبيا، وأوغندا، وغينيا (صندوق النقد الدولي، ٢٠١١ ب). وفي بلدان أخرى، مثل غانا وملاوي ورواندا وزامبيا، أبقت المحاصيل الجيدة معدل التضخم في مستويات منخفضة، وبقي معدله العام في خانة الأرقام الأحادية.

استمرار السياسة الاقتصادية في دعم النمو

٣٣ - ظل موقف السياسة الاقتصادية في القارة إلى حد بعيد موقفا داعما للنمو الاقتصادي. و تحولت السياسة النقدية في معظم البلدان الأفريقية في عام ٢٠١١ من سياسة ميسرة إلى سياسة محايدة، عندما أصبحت البنوك المركزية تواجه المهمة الصعبة المتعلقة باحتواء التضخم الناشئ عن عوامل خارجية من ناحية، ودعم الانتعاش من ناحية أخرى. ولم تنفذ سوى في عدد قليل من البلدان سياسات لشد الحزام تدريجيا، ولكنها لم تكن تشكل حتى في هذه الحالات، سياسات تقشفية بالمعنى الحاسم للتقشف. فقد بقيت أدوات السياسة العامة (مثل أسعار الفائدة) في معظم الحالات دون تغيير، إذ حافظت على المستويات التي خفضت إليها خلال الأزمة العالمية.

٣٤ - فعلى سبيل المثال، احتفظ المصرفان المركزيان في منطقة الفرنك^(٢)، في عام ٢٠١١ بمعدلات منخفضة لأسعار الفائدة رغم قيام البنك المركزي الأوروبي في بداية السنة باتخاذ إجراءات لتشديد سياسته. وبالمثل، أبقى المصرف الاحتياطي للجنوب الأفريقي في معظم عام ٢٠١١ معدله التوجيهي لسعر الفائدة في مستويات منخفضة. وجدير بالذكر أن الاستثناء قد جاء من نيجيريا ودول منطقة شرق أفريقيا (كينيا ورواندا وأوغندا) التي رفعت فيها أسعار الفائدة عدة مرات لكبح الضغوط التضخمية. وقررت السلطات النقدية لدول شرق أفريقيا أن تشدد سياستها لعام ٢٠١٢ بغرض الحد من الضغوط التضخمية المستمرة.

٣٥ - ومع ذلك، لا يزال من المبكر جدا القول إذا ما كان تشديد السياسة النقدية هو أفضل وسيلة لكبح التضخم وحفز النمو في الوقت الحالي والأقرب إلى الظن هو أن تواصل بلدان كثيرة انتهاج سياسة نقدية ميسرة باعتبار أنه من غير المرجح أن يحدث في المستقبل القريب انتعاش قوي في الأحوال الاقتصادية في العالم، وأن هذا الانتعاش لن يحدث إلى حين إيجاد تسوية نهائية لأزمة الديون السيادية لبلدان منطقة اليورو.

٣٦ - وكانت السياسة المالية في عام ٢٠١١ سياسة ميسرة، حيث قامت معظم الدول في سعيها من أجل حماية الفقراء من أثر الأزمة الاقتصادية، بتحفيز النمو من خلال زيادة الإنفاق على الهياكل الأساسية، وعلى برامج الحماية الاجتماعية، ومن شاكلة دعم الأسعار وإسداء الخدمات. وشكلت الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠١١ في نحو ٢٠ بلدا، حافزا آخر على الإنفاق العام. ونتيجة لذلك، اتسع العجز المالي الإجمالي في أفريقيا وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١١، مقابل ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٠. وفي شمال أفريقيا، كانت بعض الزيادات في الإنفاق العام موجهة نحو تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال دعم الأسعار.

تحسن ميزان التجارة الخارجية

٣٧ - سجل إجمالي ميزان التجارة الخارجية في أفريقيا في عام ٢٠١١، تحسناً طفيفاً يعزى إلى ازدياد شحنات مصدري السلع الأساسية. وسجل رصيد الحساب الجاري فائضاً صغيراً (٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل عجز بنسبة مماثلة في عام ٢٠١٠. غير أن النتائج ظلت متباينة فيما بين البلدان، ولا سيما بين البلدان المصدرة للنفط والمستوردة للنفط. فقد ارتفعت فوائض ميزان التجارة في معظم البلدان المصدرة للنفط والمعادن، بينما اتسع في البلدان المستوردة للنفط العجز في الحساب الجاري. وبفضل تحسن أرصدة الحسابات الجارية تمكنت البلدان المصدرة من توسيع هامش أمانها من احتياطات النقد الأجنبي، والحد بذلك من اعتمادها على المساعدة الإنمائية الرسمية كمصدر لتمويل حسابها الجاري. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية ظلت مهمة بالنسبة لعدة بلدان من البلدان التي لديها معدلات عجز أكبر.

استقرار تدفقات رؤوس الأموال

٣٨ - ظلت تدفقات رؤوس الأموال مستقرة إلى حد كبير في عام ٢٠١١. أما المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا، فقد راوحت مكانها مرة أخرى في عام ٢٠١١، وهو ما يعزى جزئياً النظرة المتشائمة التي شابت توقعات النمو وإلى المصاعب المالية للعديد من البلدان المانحة. وانخفضت أيضاً تدفقات المساعدات الإنسانية، قبل أن تشهد من جديد في الجزء الأخير من عام ٢٠١١ ارتفاعاً نشأ عن الاستجابة لحالة الجفاف الشديد والمجاعة في القرن الأفريقي. وعلى النقيض من ذلك، تواصل في عام ٢٠١١ ارتفاع المبالغ المستحقة الدفع لتخفيف عبء الديون.

٣٩ - وتقدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا في عام ٢٠١١ بمبلغ ٥٢,٤ بليون دولار، أي ما يقارب المستوى الذي بلغته في عام ٢٠١٠. ويتوقع أن يبلغ في عام ٢٠١٢ قرابة ٥٥ بليون دولار (وحدة الاستخبارات الاقتصادية ٢٠١١(أ))^(٣). ورغم أن الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال يوجه إلى الصناعات الاستخراجية، فإن هناك دلائل على أنها أخذت تزداد تنوعاً من حيث المصدر والوجهة (مصرف التنمية الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١١). غير أن حافطة الاستثمارات كانت عموماً ضعيفة حيث إنها انخفضت بفعل التراجع الذي طرأ على أسواق الأوراق المالية الأفريقية (٢٥ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠١١) بسبب العملية الانتقالية السياسية التي شهدتها مصر وتونس اللتين توجد فيهما اثنتان من أكبر أسواق الأوراق المالية في أفريقيا.

دال - اتجاهات التنمية الاجتماعية في أفريقيا في عام ٢٠١١

٤٠ - تسارعت وتيرة التقدم المحرز في القارة في تحقيق النواتج الاجتماعية، وكانت اتجاهات التنمية الاجتماعية والبشرية إيجابية عموماً. غير أن هذا التقدم لم يكن متكافئاً بين البلدان وكانت وتيرته بطيئة بما لا يمكن من بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية. فقد حققت القارة تقدماً مهماً في رفع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي (وفي تحقيق المساواة بين الجنسين في ذلك)، وفي الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. غير أن أدائها كان متواضعاً عموماً من

^٣ تتوفر بيانات الاستثمار الأجنبي بشأن ٣٨ بلداً فقط.

حيث نتائج مؤشرات الصحة، وكان التحسن في مجال الصرف الصحي طفيفا ، ومن غير المرجح أن تنخفض معدلات الفقر في العديد من بلدانها بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥ (مقابل معدلاته لعام ٢٠٠٠). غير أن ما تم إحرازه من تقدم في سياق اقتصادي عالمي يغلب عليه التباطؤ الاقتصادي يقيم الدليل على قدرتها على التحمل والتزامها بتحسين خدمات الرعاية الاجتماعية لشعبها.

تواضع التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر

٤١ - لم تحقق الجهود الرامية إلى الحد من الفقر مكاسب كافية رغم معدلات النمو الإيجابية التي خبرتها أفريقيا في السنوات الأخيرة. فشمال أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي سجلت حتى الآن انخفاضا يستحق الثناء. في معدلات الفقر في أفريقيا وانخفضت في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥ نسبة السكان الذين يعيشون في وسط وشرق وجنوب وغرب أفريقيا على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، غير أن نسبة الانخفاض كانت من ٥٨ في المائة إلى ٥١ في المائة فقط. ويتضح من اتجاهات النمو في الآونة الأخيرة ومن الاتجاهات المتوقعة أنه من غير المرجح أن تخفض أفريقيا معدل الفقر المدقع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥ (الأمم المتحدة، ٢٠١١(ب)).

٤٢ - فهناك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ثلاثة فقراء من كل خمسة من عملها. ورغم تحسن الأحوال في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٣، ظلت هذه النسبة البالغة ٥٨ في المائة تراوح مكانها منذ عام ٢٠٠٨. وشهدت نسبة العمال الفقراء في شمال أفريقيا استقراراً، هي أيضاً، اعتباراً من عام ٢٠٠٨ ولكن بمستويات أفضل.

٤٣ - وفي المجموع الكلي للعمالة، ظلت نسبة العمال الفقراء في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ثابتة في حدود ١٦ في المائة (انظر الجدول ٢). ويعزى الارتفاع النسبي لعددهم في أفريقيا إلى الطابع الهش للأعمال التي يشتغلون بها - من كل أربعة عمال هناك ثلاثة يمتنون أعمالاً لا تقوى على الصمود طويلاً. ورغم انخفاض معدلات هذا النوع من العمالة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (من ٧٩,٥ في المائة إلى ٧٥,٨ في المائة)، لا تزال الأرقام مرتفعة جداً، وتعتبر من التحديات الخطيرة التي تواجه الحكومات الأفريقية.

الجدول ٢ - العمال الفقراء في أفريقيا

(بالملايين)				(النسبة المئوية إلى المجموع الكلي للعمالة)			
١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٨	٢٠٠٩	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٨	٢٠٠٩
شمال أفريقيا	١٠,٥	١١,١	١٠,٥	١٠,٧	٢١,٤	٢٠,٢	١٦,٢
أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا	١٤٧,٥	١٥٦,٢	١٧٠,٢	١٧٤,٦	٦٦,٩	٦٣,٠	٥٨,٥

المصدر: منظمة العمل الدولية (٢٠١١(أ)).

مستويات التفاوتات العالية تقوض الجهود الرامية إلى الحد من الفقر

٤٤ - تتعرض الجهود الرامية إلى الحد من الفقر إلى التقويض بفعل استثناء التفاوتات في الإيرادات وفي فرص الوصول إلى المكاسب، في أفريقيا، حيث إنها تفاوتات ساهمت في ضعف تأثير معدلات النمو على الفقر. وتزداد مرونة التفاوتات في الفقر بوجه خاص في شمال أفريقيا (٤,٨)، وهو ما يدل على أن زيادة التفاوت بمعدل وحدة واحدة، تؤدي إلى زيادة في الفقر بنسبة خمسة في المائة تقريبا (انظر الجدول ٣). وهذه التفاوتات في فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاستفادة منها، إن لم تكن مقترنة بنمو اقتصادي شامل أو موات للفقراء، تنشأ عنها تباينات كبيرة بين المناطق وفيما بين الفئات.

٤٥ - فاحتمالات أن يستخدم مثلا سكان الحضر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مصدرا لمياه الشرب المحسنة تزيد بنسبة ١,٨ أضعاف عن ما هو عليه الحال بالنسبة لسكان الريف. وتزيد كذلك احتمالات أن يعتمد أفقر ٢٠ في المائة من السكان في المناطق الحضرية على مصدر لمياه الشرب غير المحسنة بقرابة ستة أضعاف عن ما هو عليه الحال بالنسبة لأغنى ٢٠ في المائة من سكان نفس المناطق، وتقل احتمالات أن تحصل أفقر الأسر المعيشية على مياه الشرب عبر أنابيب شبكات الإمداد إلى أماكن إقامتهم بنحو ١٢ مرة عن ما هو عليه الحال بالنسبة لأغنى الأسر المعيشية. (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٩).

الجدول ٣ - مرونة الفقر بالمقارنة مع النمو والتفاوتات (تعادل القدرة الشرائية وفق احتسابها بمبلغ ١,٢٥ دولار في عام ٢٠٠٥)

المرونة		النسبة المقارنة	
معدل النمو (١)	معدل التفاوت (٢)	المعدل المطلق (١)/(٢)	
٢,٤٧-	٣,٤٩	٠,٧١	شرق آسيا والمحيط الهادئ
٤,٢٢-	٦,٨٥	٥,٠٠	شرق أوروبا وغرب آسيا
٣,٠٨-	٥,٠٠	٠,٦٢	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٢,٧٥-	٣,٩١	٠,٧٠	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٢,١٠-	٢,٦٨	٠,٧٨	جنوب آسيا
١,٥٧-	١,٦٨	٩٣,	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٣,١٧-	٤,٨٢	٠,٦٦	شمال أفريقيا
١,٨٠-	٢,٠٢	٠,٨٩	غرب أفريقيا
١,٣٥-	١,٣١	١,٠٣	وسط أفريقيا
١,٤٠-	١,٣٢	١,٠٦	شرق أفريقيا
١,٦٥-	٢,١٨	٠,٧٦	الجنوب الأفريقي

المصدر: فوسو (٢٠١١).

تعزيز المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي وارتفاع معدلاته ولكن مع استمرار القلق بشأن نوعيته

٤٦ - الحصول على تعليم عالي الجودة أمر حيوي لتعزيز إنتاجية القوى العاملة ودفع عجلة النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال، حققت أفريقيا تقدماً مهماً في تسريع وتيرة التحاق البنات والبنين بالتعليم، وبخاصة التعليم الابتدائي. وحقق معظم بلدانها تعادل عدد البنين والبنات في المدارس الابتدائية، بل وأصبح عدد البنات يفوق عدد البنين في ملاوي، ورواندا والسنغال وتوغو.

٤٧ - ومن مجموع البلدان الأفريقية البالغ عددها ٣٦ بلداً من البلدان التي توفرت بشأنها بيانات عن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في ١٦ بلداً أكثر من ٩٠ في المائة. وكانت نسبة الزيادة ممتازة: وبين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٩، ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بما مقداره ١٨ نقطة مئوية في مناطق وسط وشرق وغرب أفريقيا، مقابل ١٢ نقطة مئوية في جنوب آسيا. ورفعت بنين، وبوركينا فاسو، وموزامبيق صافي معدل الالتحاق بما مقداره ٢٥ نقطة مئوية في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٩ (الأمم المتحدة، ٢٠١١ ب)، ورفعته إثيوبيا من ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠١١).

٤٨ - غير أن معدلات إتمام التعليم الابتدائي لا تزال منخفضة جداً، وهو ما يعزى جزئياً إلى رداءة نوعيته، ويبدو أن الاستثمارات في المرافق التعليمية والمعلمين المؤهلين لا تواكب وتيرة الجهود الرامية إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس. أما معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي، فهي بحاجة إلى تحسين.

الزخم المكتسب في مجال تمكين المرأة. يزداد تدريجياً

٤٩ - بدأت المرأة تحتل على نحو متزايد صدارة المشهد في عملية التنمية في أفريقيا. فقد شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في العقد الماضي أكبر زيادة في تمثيل المرأة في البرلمان، حيث ارتفع هذا الرقم من ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠١١. وقد رفع ثمانون في المائة من البلدان الأفريقية (التي تتوفر بشأنها بيانات) هذه النسبة في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠. والبلدان الثلاثة الأولى التي سجلت أفضل أداء في عام ٢٠١٠، هي رواندا (٥٦ في المائة)، وجنوب أفريقيا (٤٥ في المائة) وموزامبيق (٣٩ في المائة) (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآخرون، ٢٠١١). ويعد أداء رواندا بوجه خاص، أداءً لافتاً للنظر ويشكل مثلاً جديراً بأن تقتدي به البلدان الأفريقية الأخرى: إذا بلغت حصة المرأة في المناصب الوزارية ٣٨ في المائة و ٣٥ في المائة في مقاعد أعضاء مجلس الشيوخ، و ٥٦ في المائة في مقاعد تواب البرلمان و ٤٠ في المائة في مناصب المحافظين و ٣٦ في المائة في مناصب القضاة (مجموعة منشورات جون أفريك، ٢٠١٢).

٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، سجلت زيادة طفيفة في حصة المرأة العاملة في القطاعات غير الزراعية إذ ارتفعت من ٢٤ في المائة إلى ٣٣ في المائة في الفترة الفاصلة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٩ (الأمم المتحدة، ٢٠١١ ب).

قطع خطوات كبيرة نحو الوقاية من حدوث إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥١ - لا بد من التصدي لآفة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والملاريا والأمراض الأخرى التي تحرم القارة من قواها العاملة المنتجة، إذا ما أريد لأفريقيا الاستفادة من إمكاناتها لتحقيق النمو. ورغم أن أفريقيا جنوب الصحراء هي أشد مناطق العالم تأثراً بفيروس نقص المناعة البشرية^٤، فقد انخفض معدل الإصابات الجديدة بشكل ملحوظ، حيث تراجع عدد المصابين من ٢,٢ مليون شخص في عام ٢٠٠١ إلى ١,٩ مليون شخص في عام ٢٠١٠. ولا يزال هذا الوباء أشد انتشاراً في الجنوب الأفريقي الذي سجلت فيه أكثر من نصف عدد الوفيات التي نجمت في عام ٢٠١٠ عن أمراض متصلة بالإيدز؛ وأقل انتشاراً في شمال أفريقيا. ومما حدّ من عدد الإصابات الجديدة والوفيات المتصلة بالإيدز، حملات زيادة التوعية بضرورة تغيير السلوك، والترويج للوقاي الذكري واستخدامه، واللجوء إلى العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة.

التقدم المحرز في مجال العلاج من الملاريا

٥٢ - انخفض العدد التقديري لإجمالي حالات الإصابة بالملاريا من ٢٣٣ مليون حالة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢٥ مليون حالة في عام ٢٠٠٩ (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٠). فقد وصل عدد البلدان الأفريقية التي خفضت بأكثر من نسبة النصف عدد الحالات المؤكدة لإصابات الملاريا منذ عام ٢٠٠٠ إلى ١١ بلداً (و/أو حالات الدخول إلى المستشفى بسبب الملاريا) والوفيات الناجمة عنها (الأمم المتحدة، ٢٠١٠(ب)).^٥ ومن الأسباب المحتملة لذلك، زيادة استخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، وبخاصة في المناطق الريفية، وتحسين الاختبارات التشخيصية والمراقبة، وزيادة فرص الحصول على الأدوية المضادة للملاريا. وعلى المستوى الجماعي، ساعدت هذه التدابير في إنقاذ ما يقدر بنحو ١,١ مليون شخص في أفريقيا على مدى السنوات العشر الماضية. غير أن الملاريا لا تزال من الأسباب الرئيسية للوفيات والاعتلالات في أفريقيا: فمن بين مجمل الوفيات الناجمة عن الملاريا في العالم، تصل نسبة الحالات في أفريقيا إلى ٩١ في المائة تبلغ نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة منها ٨٦ في المائة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١).

انخفاض معدلات وفيات الأطفال والأمهات بيد أنها لا تزال مرتفعة جداً

٥٣ - تسجل أفريقيا بعض أعلى معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأمهات في العالم، رغم ما سجلته من انخفاض متواضع في السنوات الأخيرة. ولم يتوصل من البلدان الأفريقية إلى تخفيض معدل وفيات الأطفال بنسبة الثلثين عما كان عليه معدلها في عام ١٩٩٠ إلا بلدان، هما مصر وتونس. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٩ من ١٧٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود من المواليد الأحياء إلى ١٢١ حالة. بل إن معدل انخفاض وفيات الأطفال دون سن الخامسة ارتفع في المتوسط من ١,٢ في المائة في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٤ في المائة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠.

^٤ كانت حصة أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا ٦٨ في المائة من جميع المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب وكانت حصتها في الإصابات الجديدة ٧٠ في المائة.

^٥ إريتريا بوتسوانا، الجزائر، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرنسيبي، سوازيلند، مدغشقر، ناميبيا.

٥٤ - وبالمقارنة بمناطق العالم الأخرى، فإن معدل وفيات الأمهات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي وصل في عام ٢٠٠٨ إلى ٦٢٠ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود من المواليد الأحياء، ليس هو أعلى معدل في العالم، فحسب، بل هو أيضا معدل ينخفض ببطء شديد جدا مقارنة بمعدل الوفيات في مناطق العالم الأخرى (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١). ومن بين بلدان جنوب الصحراء الكبرى التي تتوفر بشأنها بيانات عن عام ٢٠٠٨، هناك ٢٤ بلدا سجلت نسبة تزيد عن ٥٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود من المواليد الأحياء^٦. وكانت وتيرة التقدم أسرع في شمال أفريقيا التي سجلت في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠، انخفاضا بنسبة ٦٩ في المائة مقابل ١ في المائة في سائر البلدان الأفريقية. ويعزى نجاح شمال أفريقيا هذا، إلى الزيادة الحادة في عدد القابلات التي يشرف عليها عاملون صحيون مهرة (الأمم المتحدة ٢٠١١(ب)).

٥٥ - وفي سياق التصدي للعبء الناشئ عن المعدلات العالية لوفيات الأمهات، أطلق القادة الإفريقيون للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٩ حملة التعجيل بخفض معدلات وفيات الأمهات في أفريقيا الجارية حاليا في أكثر من ٣٤ بلدا. وسيكون لنجاح العملية دور حيوي في تحسين صحة الحوامل في أفريقيا وأعمارهن المتوقعة عند الولادة.

تذليل التحديات

نهج متكامل

٥٦ - سيتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ إتباع نهج متكامل يأخذ في الاعتبار الترابط بين التنمية الاجتماعية والبشرية. ومن خلال تركيز الجهود على تدخلات تؤثر على نحو حاسم في المؤشرات الاجتماعية والبشرية الأخرى، سيتسنى عندئذ لصناع القرار زيادة الأثر الإنمائي للموارد البشرية والمالية الشحيحة.

٥٧ - وكثيرة هي الأدلة التجريبية التي تثبت ترابط هذه المؤشرات. وهذا ما أثبتته عدة دراسات (سامرز، ١٩٩٤؛ ومورتي وآخرون، ١٩٩٥؛ وودريز ومورتي، ٢٠٠١) على نحو ما يتضح على سبيل المثال من أثر تعليم الإناث في معدلات وفيات الأطفال ونقص التغذية. ففي دراسة سامرز (١٩٩٤) التي استعانت ببيانات عن الاقتصاد الجزئي، يرد أن الفارق بين معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة الذين يولدون لأمهات قاضين أكثر من سبع سنوات من التعليم ووفيات الأطفال الذين يولدون لأمهات لم يسبق قط أن ذهبن إلى المدرسة، يتراوح بين ٨٠ و١٢٠ حالة وفاة.

٥٨ - ثم إن اكتساب البنات لتعليم أفضل يقلل أيضا من حالات تعرض الأطفال لسوء التغذية، الوثيقة الصلة بوفيات الأطفال. فقد تبين على سبيل المثال، من دراسة أجراها سميث وحداد (١٩٩٩)، أن زيادة نقطة مئوية في معدل التحاق البنات بالتعليم الثانوي يحد من نسبة عدد الأطفال ناقصي الوزن بما مقداره ٠,١٧ نقطة مئوية. وخلصت دراسة أجراها كلاسين ولامانا (٢٠٠٣) عن أثر محو أمية البنات في معدل حالات تعرض الأطفال لسوء التغذية إلى نتائج مماثلة.

^٦ أنغولا، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا الاتحادية، رواندا، زمبابوي، السودان، سيراليون، الصومال، غينيا-بيساو، الكاميرون، الكونغو، كينيا، ليبيريا، ليسوتو، مالي، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، النيجر، نيجيريا.

تكافؤ فرص الوصول إلى الحماية الاجتماعية

٥٩ - يمكن لبرامج الحماية الاجتماعية المستدامة ماليا التي لا تقتصر على تقديم الدعم إلى دخل ضعاف الحال، وإنما تعزز أيضا قدراتهم الإنتاجية، أن تحد من التفاوتات، وأن تعزز النمو الشامل في الآن ذاته^٧. فبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تنفق على الخدمات الاجتماعية ٨,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فقط، وهو ما يمثل أدنى معدل إنفاق في مناطق العالم كافة، بل إنها لا تنفق سوى ٥,٦ في المائة على تلك الخدمات إذا ما استثنيت منها النفقات على الصحة العامة. ولا شك أن تدني الإنفاق إلى هذا الحد يقيم الدليل على رداءة تقديم الخدمات الاجتماعية للفئات السكانية المهملة. وقد أثبتت بعض الدراسات (كالدراسة التي أجرتها منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٠) أن البلدان التي تعد أعلى معدل استثمارات في الضمان الاجتماعي، عادة ما تكون معدلات الفقر فيها منخفضة ومعدلات عمال القطاع غير الرسمي منخفضة.

٦٠ - وتثبت تجربة أميركا اللاتينية في مجال التحويلات النقدية المشروطة ما يمكن لبرامج الحماية الاجتماعية أن تحدثه من أثر في مؤشرات التنمية البشرية. فبرامج التحويلات النقدية في البرازيل والمكسيك، التي تربط صرف منحة الطفل المقدمة في إطار دعم الدخل بمواظبته على الذهاب إلى المدرسة وباستيفائه لشروط التحصين، رفعت كثيرا من مستويات تغذية الأطفال.

٦١ - وأكدت أيضا دراسة أجرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠١٠ بشأن برامج الحماية الاجتماعية في تسعة بلدان أفريقية فائدة أدوات الحماية الاجتماعية من حيث صلتها بستة أهداف من الأهداف الإنمائية للألفية (الجدول ٤). فلكل التدخلات بمختلف أنواعها أثر كبير على الفقر، ولمعظمها أثر قوي على صحة الطفل. أما الأثر الأوسع نطاقا فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فهو أثر التحويلات النقدية، وبرامج التغذية المدرسية، وشبكات الأمان الإنتاجية والمعاشات غير المشروطة بدفع اشتراكات.

الجدول ٤- أثر تدخلات الحماية الاجتماعية في الأهداف من ١ إلى ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية

التدخلات	الهدف ١	الهدف ٢	الهدف ٣	الهدف ٤	الهدف ٥	الهدف ٦
التحويلات النقدية	كبير	كبير	متوسط	متوسط	ضعيف	متوسط
التغذية المدرسية	كبير	كبير	كبير	كبير	ضعيف	كبير
الأشغال العامة	كبير	ضعيف	متوسط	ضعيف	ضعيف	ضعيف
الإعانات المقدمة للمزارع	كبير	ضعيف	ضعيف	كبير	ضعيف	متوسط
شبكة الأمان الإنتاجية	كبير	كبير	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
المعاشات التقاعدية غير المربوطة بدفع اشتراكات	كبير	متوسط	متوسط	كبير	كبير	كبير

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠١٠).

^٧ يمكن تعريف الحماية الاجتماعية على نحو فضفاض بأنها "مجموعة تدابير تدعم أفقر أفراد المجتمع والأسر المعيشية والجماعات وأضعفهم حالا لتحسين إدارة المخاطر" (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وآخرون، ٢٠١١).

٦٢ - وكانت أشد التدخلات أثرا، التدخلات الرامية إلى إعادة بناء القدرات الإنتاجية لضعاف الحال. فالتحويلات النقدية، على سبيل المثال، توفر الحماية لأشد الفئات فقرا من أسر تعول أطفالا في سن الدراسة، وأمهات حوامل، وأشخاص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

٦٣ - وفي إثيوبيا، هناك برنامج لشبكة أمان إنتاجية يقدم الدعم لضعاف الحال ويعزز قدراتهم الإنتاجية في آن معا. ويتألف هذا البرنامج من ثلاثة عناصر أساسية وهي: عنصر الأشغال العامة ذات الكثافة العمالية الموجه لفائدة السكان الناشطين اقتصاديا، وعنصر التحويلات المشروطة الموجه لفائدة المعوزين من غير القادرين على المشاركة في عمل منتج، وعنصر التحويلات غير المشروطة الموجه لفائدة الأشخاص عديمي القدرات تماما (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٠).

٦٤ - وتتسم برامج الحماية الاجتماعية الناجحة بحسن تركيزها على أهداف محددة، وبأنها تحظى بتأييد سياسي وتم تنسيقها على نحو فعال، وبأنها برامج غير مرهونة على نحو مفرط بتمويل خارجي. ومن الشروط المهمة الأخرى لتحقيق النجاح، وجود أطر مؤسسية - لزيادة احتمالات توافر التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به - ووجود مبادئ توجيهية واعتمادات ميزانية والاهتمام الشديد بتحقيق مقومات الاستدامة المالية للبرامج.

٦٥ - وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، يجب أن تخطط البلدان الأفريقية من أجل توفير الحماية الاجتماعية المستدامة بتوخي الكفاءة في حشد الموارد المحلية، وإعادة توزيع الميزانيات وتوخي الحذر في الاستعانة بالدعم الخارجي. فعندما تعتمد الحكومات أدوات محددة لتوفير الحماية الاجتماعية (كالتحويلات النقدية) دون أن تشفعها بتدخلات تكميلية تعزز سبل كسب الرزق (كاككتساب المهارات)، فإنها تجعل من الصعب انتشار الناس من براثن الفقر وتنسف مقومات الاستدامة المالية لتلك الأدوات.

٦٦ - وأخيرا، لن يتسنى تعزيز الحماية الاجتماعية للتنمية الاجتماعية إلا بقيام السلطات بإدارة المخططات بصورة كلية تراعي المخاطر المرتبطة بمراحل دورة الحياة (كمراحلتي الطفولة المبكرة والشيخوخة) والمخاطر التي تكتنف سبل كسب الرزق (كالبطالة أو الصدمات التي تؤثر في الإنتاج الغذائي). وإذا ما روعي هذا الاعتبار في تنفيذ البرامج، فإن هذه البرامج عادة ما تحقق أقصى الفوائد فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٠).

هاء - التوقعات في حالة أفريقيا، نمو مطرد على المدى المتوسط

٦٧ - يتوقع أن تحافظ الاقتصادات الأفريقية في الأجل المتوسط على زخم النمو الحالي. ويتوقع أن ينتعش معدل النمو ليصل إلى ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ (الجدول ٥)، مدعوما في ذلك بالطلب القوي على الصادرات، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وطلب الشركات المحلية (المدعوم بالإنفاق الحكومي على الهياكل الأساسية).

٦٨ - ومن المتوقع أن تستعيد شمال أفريقيا مسارها نحو تحقيق الانتعاش، بعد أن أوشكت الآن على استعادة استقرارها السياسي، ويتوقع أن تحقق نموا بنسبة ٤,٧ في المائة و ٥,٤ في المائة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. ومن المتوقع أن يرتفع النمو في منطقة غرب أفريقيا ليصل على التوالي خلال هذين العامين إلى ٦,٣ في المائة و ٦,٥ في المائة، وأن يرتفع بنسبتي ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٢، و ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٣ في منطقة وسط أفريقيا. ويتوقع أن تحقق

منطقة شرق أفريقيا معدل نمو أقوى إلى حد ما، يصل إلى ٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٢ و إلى ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٣. ومن المتوقع أيضا أن يحقق الجنوب الأفريقي معدل نمو قوي يصل إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٣.

٦٩ - وتتوقف هذه التوقعات الإيجابية جزئيا على عافية الاقتصاد العالمي. فمن الواضح أن أي فشل لحكومات منطقة اليورو في حل أزمة الديون السيادية سيؤثر على أفريقيا على العديد من الجبهات، في حين ستواجه الاقتصادات الناشئة - المحرك الرئيسي للصادرات - بعض المخاطر المحتملة أن تنشأ عن التسارع المفرط في نشاطها الاقتصادي. وإذا ما انخفض الطلب على السلع الأساسية الأفريقية، فإن ذلك ربما يؤدي إلى انكماش نشاط القطاع الخاص انكماشا حادا، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تزايد اللجوء إلى التمويل الخارجي، وإلى تعريض الحيز المالي لضغوط شديدة يولدها انخفاض إيرادات الضرائب. ثم إن أي أزمة اقتصادية عالمية محتملة أخرى، ستضرب قطاع الخدمات في أفريقيا، ولا سيما السياحة، وربما تؤدي إلى حدوث نقل عكسي في تدفقات رؤوس الأموال إلى القارة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية، وهو ما سيؤدي إلى إضعاف الأسواق المالية في أفريقيا.

الجدول ٥ - معدلات النمو في أفريقيا: توقع معدلات انتعاش قوية في المدى المتوسط

التوقعات ٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٥,٢	٥,١	٢,٨	٤,٦	أفريقيا
٥,١	٥,٣	٤,٥	٤,٨	أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا
٥,٤	٤,٧	٠,٠	٤,٢	شمال أفريقيا
٦,٥	٦,٣	٥,٦	٦,٩	غرب أفريقيا
٣,٧	٤,٧	٤,٢	٥,٢	وسط أفريقيا
٥,٨	٦,٣	٥,٨	٥,٨	شرق أفريقيا
٤,٢	٤,٥	٣,٥	٣,٢	الجنوب الأفريقي
٥,٨	٥,٦	١,٥	٥,١	البلدان المصدرة للنفط
٤,٥	٤,٥	٤,٢	٤,٠	البلدان المستوردة للنفط
٤,١	٤,٥	٤,١	٣,٨	البلدان الغنية بالمعادن
٥,٣	٤,٦	٤,٥	٤,٥	البلدان غير الغنية بالمعادن وغير النفطية

المصدر: الأمم المتحدة شعبة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١١).

٧٠ - ومن المرجح أن الانتعاش الاقتصادي سيحدث في ظل بيئة تتسم بارتفاع معدلات التضخم، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة، وتزايد الضعف الاقتصادي العالمي. وسيطرح هذا الأمر على القادة الأفريقيين في عام ٢٠١٢ وما بعده، تحديا مداره جني ثمار النمو ثم توزيعها بمزيد من الإنصاف، لتخفيض معدلات البطالة، وإيجاد حل لاستمرار تضخم أسعار الأغذية.

٧١ - وهذه القضايا هي جميعها قضايا صعبة تتطلب مزيجا من تدخلات اقتصادية كلية مصممة تصميميا جيدا، وسياسات هيكلية وأخرى اجتماعية ترصد الظروف الخاصة لكل بلد، وتحرر الامكانيات الإنتاجية لأفريقيا.

واو - الخلاصة والقضايا المطروحة للمناقشة

٧٢ - رغم تباطؤ النمو الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠١١، حافظ عدد كبير من الاقتصادات على معدلات نمو قوية، ولا تزال توقعات النمو الاقتصادي في القارة في عام ٢٠١٢ ايجابية. ومن المتوقع أن يستمد زخم النمو الاقتصادي قوته من استمرار سياسات الدعم المالية والنقدية، وتوسيع الطلب المحلي، وتحسين الإدارة الاقتصادية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية. غير أنه من المتوقع كذلك أن يستجد الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا في بيئة تتسم بارتفاع معدلات التضخم، واستمرار معدلات البطالة العالية، وازدياد الضعف الاقتصادي العالمي.

٧٣ - وقد ضيق تباطؤ الاقتصاد العالمي هامش الحيز السياساتي للاقتصادات الأفريقية في عام ٢٠١١. فالموارد المحدودة لديها توجه نحو مجالات التنمية ذات الأولوية على المدى الطويل كمجالي تطوير الهياكل الأساسية والتعليم. غير أن المساعدة المالية الخارجية تراجعت بسبب قيام البلدان المانحة، وبخاصة دول منطقة اليورو، بتنفيذ سياسات لضبط أوضاع المالية العامة. وهذا ما يؤكد حاجة البلدان الأفريقية إلى توخي جملة من السياسات تشمل زيادة حشد الموارد المحلية، وتحسين الإدارة الاقتصادية، والارتقاء برأس المال البشري وتعزيز روح المبادرة والاستثمار في الهياكل الأساسية ونقل التكنولوجيا، وزيادة حشد الموارد من المصادر المحلية والخارجية، وذلك بغية زيادة القيمة المضافة، وتعزيز التحول الهيكلي والحد من احتمالات التعرض لصدمات خارجية. وينبغي أن تستمر البلدان الأفريقية في تنويع الإنتاج وقاعدة التصدير ووجهاته وتوسيع الشراكات الاقتصادية، بما في ذلك مع شركاء إثمائيين جدد، وتعميق التكامل الإقليمي والتجارة والاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية.

٧٤ - ويتوقف إعمال إمكانات النمو في أفريقيا بصورة حاسمة على قدرتها على أن تطور بالفعل القدرات الإنتاجية لشعوبها، ولا سيما من خلال الاستثمار في التعليم والصحة. وبالرغم مما أحرز في عدد من المؤشرات الاجتماعية من تقدم، كانت وتيرة هذا التقدم بطيئة، وكانت هناك فروق كبيرة في الأداء بين البلدان وداخل البلد الواحد. وتشير بانتظام حصائل النتائج المسجلة المتعاقبة حتى الآن إلى ضرورة ضخ استثمارات مركزة في نوعية التعليم، وجودة الخدمات الصحية، وكذلك في مجالي المياه والصرف الصحي. غير أنه يجب على صناع القرار التصدي لما يمكن أن ينشأ في مجال الحصول على الخدمات الاجتماعية من تفاوتات فيما بين المناطق (المناطق الحضرية والريفية، مثلاً)، وتفاوتات عمودية (بين الأسر المعيشية ذات الدخل المرتفع والأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض) وتفاوتات أفقية (فيما بين الأعراق، وبين الرجل والمرأة، مثلاً) ومعالجة هذه التفاوتات معالجة صريحة. وعلاوة على ذلك، فإن البيئة الخارجية الآخذة في التدهور وما يترتب عليها من آثار على تمويل التنمية مسألة تقتضي تحلي البلدان الأفريقية بمزيد من الحس الاستراتيجي والحكمة في استخدام الأموال.

٧٥ - ويجب استبدال النهج التقليدي التجزئي للتنمية الاجتماعية بمنظور إثمائي يسلم بترابط المؤشرات الاجتماعية بعضها البعض، ويستعين بهذه المعلومات لتحديد أولويات التدخلات التي لها أكبر الآثار الخارجية الإيجابية، أو التي تمتد آثارها لتشمل مؤشرات أخرى من مؤشرات التنمية. وينبغي التسليم بأن الاستثمار في تعليم البنات هو استثمار في صحة الأم والطفل لما له من أثر إثمائي كبير على صحة الرضع والأطفال، ومعدلات التحصين، والتغذية الأسرية، إضافة إلى أثره على التحصيل العلمي للجيل القادم. كما أن الاستثمار في تعليم البنات والبنين قد يكون هو السلاح الوحيد للتصدي بمزيد من الفعالية لمسألة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتطلب التعجيل بإدخال تحسينات على الأوضاع الإنسانية والاجتماعية في أفريقيا، تقدير مدى ترابط المؤشرات الاجتماعية ببعضها البعض، وتطبيق المعارف المستخلصة من ذلك في تصميم السياسات وتنفيذها.

المراجع

AfDB et al. (2011). *African Economic Outlook 2011*. Paris: OECD Publishing.

Deninger, K. and Squire, L. (1998). New ways of looking at old issues: inequality and growth. *Journal of Development Economics* vol. 57. No.2 (1998).

Economist Intelligence Unit. (2011). *Online country data*. Available, from www.eiu.com. Accessed November 2011.

Fosu, A. (2011). Growth, inequality, and poverty reduction in developing countries: recent global evidence. *WIDER Working Paper No. 2011/01*. Helsinki: United Nations University World Institute for Development Economics Research. Available from www.wider.unu.edu/publications/working-papers/2011/en_GB/wp2011-001.

ILO (2010). *World Social Security Report 2010/11. Providing Coverage in Times of Crisis and Beyond*. Geneva.

ILO (2011a). *Global Employment Trends 2011: The Challenge of a Jobs Recovery*. Geneva.

ILO (2011b). *Global Trends; unemployment rate*. Geneva: ILO.

ILO. (2011c). *Report and Conclusions of the 12th African Regional Meeting*. Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/...ed_nom/...relconf/documents/meetingdocument/wcms/66651.pdf. Accessed February 2012.

IMF (2011a). *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia*: Available from www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2011/mcd/eng/mreao1011.htm. Accessed February 2012.

IMF. (2011b). *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa, sustaining the Expansion*, October 2011. Available from www.imf.org/external/pubs/ft/rei/2011/afr/eng/sri1011.pdf

Klasen, S., & Lamanna, F. (2003). The impact of gender inequality in education and employment on economic growth in the Middle East and North Africa . *Mimeo*. University of Gottingen.

Drèze, M., and Murthi J. (2001). Fertility, education, and development: evidence from India. *Population and Development Review*, vol 27, No.1 (March 2001).

Murthi, M., Guio, A.-C. and Drèze, J. (1995). Mortality, fertility, and gender bias in India: A district-level analysis. *Population and Development Review* vol. 21, No.4 (December 1995).

Smith, L. and Haddad, L. (1999). Explaining Child Malnutrition in Developing Countries. *Research Report No. 111*. Washington. International Food Policy Research Institute, 2000.

Summers, L. (1994). *Investing in All the People*. Washington: World Bank.

Africa in 2012. The Africa Report No 36. (December 2011 - January 2012).

United Nations. (2011). *The Millennium Development Goals Report 2011*. Sales No. E.11.I.10.

UNDESA. (2011a). Global Economic Outlook data. Available from www.un.org/en/development/desa/policy/proj_link/global_economic_outlook.shtml. Accessed November 2011.

UNDESA (2011b). World Population Prospects: The 2010 Revision. Available from esa.un.org/unpd/wpp/Documentation/publications.htm. Accessed February 2012.

UNECA (2009). *Equal access to basic services in African LDCs: The need for coherent, inclusive and effective policy frameworks*. Addis Ababa.

UNECA (2010). *The scope for social safety nets and social protection schemes to advance progress on the MDGs*. Addis Ababa.

UNECA and AU. (2011). *Economic Report on Africa 2011: Governing development in Africa - the role of the state in economic transformation*. Sales No.E.11.II.K.I. UNECA et al. (2011). *Assessing progress in Africa towards the Millennium Development Goals. MDG Report 2011*. Addis Ababa: UNECA.

WHO World Health Statistics (2011). Available at www.who.int/whosis/whostat/2011/en/index.html. Accessed February 2012.